الفصـل II : المبادلات الدوليـة

المبادلات الدولية وهي مجموع المبادلات التجارية التي تقوم بها بلدان العالم فيما بينها وتمثل في نفس الوقت مجموع التجارات الخارجية لبلدان العالم. ويتم تنظيم هذه المبادلات بواسطة اتفاقيات إقليمية ودولية. وتلعب التجارة الدولية دورا فعالا في تطوير الاقتصاد العالمي لكنها تتأثر بالتقلبات التي يعرفها هذا الاقتصاد.

I. المبادلات : التعريف، التنظيم والقيـاس

1. أنواع التجـارة

التجارة نشاط يظهر بأنواع مختلفة ومعقدة، تحتل مكانة كبرى ضمن أنشطة القطاع الثالث لأنها تشغل أكبر عدد من الساكنة النشيطة. وتعني كلمة "التجارة" القيام بوظيفة بيع المواد المنتجة سواء داخل البلد أو خارجه من طرف الأفراد أو الشركات الخاصة أو مؤسسات القطاع العام. ولاتساع الحدود الجغرافية وتطور المجتمع أصبحنا نميز بين التجارة الداخلية والخارجية والدولية.

1.1. التجارة الداخلية

أ. التعريف

التجارة الداخلية هي بيع المنتوجات المحلية أو المستوردة داخل حدود البلد. ويتم التبادل فيها بالعملة المحلية. وكلما كانت حركة التجارة الداخلية نشيطة إلا ودل هذا على ارتفاع مستوى العيش وعلى تطور القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ب. التجارة الداخلية بالمغرب

تغطي التجارة الداخلية جميع التراب المغربي، وتتم عن طريق تجارة الجملة ونصف الجملة وتجارة التقسيط بالإضافة إلى الباعة المتجولين. أما في البوادي، فتتركز حركة الرواج التجاري بالأساس في الأسواق الأسبوعية. وعرف هذا القطاع في السنين الأخيرة تطورا ملحوظا حيث نجد أنماطا جديدة للتوزيع حيث بلغت شبكات استغلال الأسماء التجارية (Franchises) أزيد من 207 شبكة تشمل عدة أنشطة وارتفعت أعداد المتاجر الكبرى التي تفوق مساحة 400 م² وأخرى تفوق مساحتها 2500 م². ويعتبر قطاع التجارة الداخلية بالمغرب رافدا هاما من روافد التنمية الاقتصادية. إذ يحتل مكانة متميزة في النسيج الاقتصادي الوطني انطلاقا من مساهمته الفعالة في خلق العديد من فرص الشغل حوالي 13 % من السكان النشيطين المشتغلين. وهو ثاني مشغل ب 1,4 مليون شخص ورابع مساهم في الناتج الداخلي الخام بقيمة مضافة تعادل 73 مليار درهم ورقم معاملات سنوي يفوق 350 مليار درهم (إحصائيات 2010). إلا أن القطاع يعاني من عدة اختلالات تعيق تطوره، تتعلق بفشل التغطية الصحية الموجهة للتجار ومنافسة القطاع غير المهيكل والأسواق الممتازة وصعوبة التمويل.

وتبذل الدولة عدة مجهودات للنهوض بالتجارة الداخلية منها :

- إحداث الوكالة الوطنية للإستثمار الخاص.
- إحداث مدونة الشغل والمحاكم التجارية.
- تخفيض حقوق الاستيراد.
- إنشاء مناطق حرفية للتجارة المتجولة.
- إصلاح منظومة حقوق الجمارك.
- إحداث مدونة التجارة وقانون الشركات.

وهكذا، يعمل المغرب جاهدا على تطوير القطاع التجاري الداخلي وتأهيله للنهوض باقتصاد البـــلاد.

2.1. التجارة الخارجيـــة

أ. التعريـــف

وهي تبادل المنتوجات خارج حدود البلد مع بلدان أخرى. وتكون المبادلات على شكل منتجات مادية أو على شكل خدمات وغيرها. ويتم هذا التبادل من خلال عمليتي التصدير والاستيراد. وتساهم عائدات التصدير بقسط مهم من العملة الصعبة التي تمكن من استيراد مواد غير متوفرة في الاقتصاد الوطني.

ب. أسباب قيام التجارة الخارجيـــــة

ويعزى قيام التجارة الخارجية بين مختلف دول العالم إلى الأسباب التالـــية :

- اختلاف إمكانية الإنتاج من دولة إلى أخرى.
- ليس لكل دولة نفس التكاليف الإنتاجية.
- اختلاف المستوى التقني بين الدول.
- عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- تصريف فائض الإنتاج.
- جني لأرباح التجارة الخارجية.
- رفع مستوى المعيشة لدى الشعوب.

ولتنشيط التجارة الخارجية، تعمل الدول على إبرام معاهدات تجارية فيما بينها وإقامة المعارض التجارية والمشاركة فيها. وتساعد التجارة الخارجية من الناحية الاقتصادية على تطوير وسائل الإنتاج، تحقيق التوازن في الأسواق المحلية لإشباع متطلبات المستهلك المحلي، نقل التطور التكنولوجي، جني الأرباح نتيجة الحصول على منتوج بسعر أقل مما لو قامت الدولة بإنتاجه محليا وأخيرا تنمية الناتج الإجمالي للبلـــــد.

ج. خصائص ومشاكل التجارة الخارجية المغربيـــــة

إن التجارة الخارجية المغربية، تقوم أساسا على تصدير فائض المواد الخام (بنسبة 69 % من حجم مجموع الصادرات) ومنتجات أخرى فلاحية وصناعية (31 %)، في حين يستورد المواد الطاقية بنسبة 43 % من حجم الواردات، إضافة إلى المنتجات الصناعية والغذائية. ويعاني المغرب من عجز في الميزان التجاري وتبلغ قيمة العجز حوالي 44 مليار درهم. ولتغطية هذا العجز، يهتم المغرب بجلب العملات الصعبة عن طريق الرفع من حجم صادرات المواد الصناعية وتنشيط قطاع السياحة.

ورغم تعدد الشركاء التجاريون للمغرب، فإن أهم معاملاته تتم مع دول الاتحاد الأوروبي نظرا للإرث الاستعماري والقرب الجغرافي واتفاقية الشراكة للتبادل الحر. كما أن المنتوجات الصناعية المغربية غائبة ب 75 % عن الأسواق العالمية. ويعمل المغرب على تجاوز تبعيته الاقتصادية لإتحاد الأوروبي من خلال تنويع شركائه التجاريين وعقد اتفاقية تجارية ثنائية مع بعض الدول (مصر، الأردن، تونس، تركيا وبعض دول إفريقيا) وتوقيع اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية.

3.1. التجارة الدوليـــــة

وهي مجموع المبادلات التجارية التي تقوم بها بلدان العالم فيما بينها. ويتم تنظيم هذه المبادلات بواسطة اتفاقيات إقليمية ودولية. وترتبط التجارة الدولية بالعوامل الجغرافية ارتباطا وثيقا باعتبار أن هذه الأخيرة لها تأثير على الإنتاج والاستهلاك والنقل.

ولقد عرفت المبادلات التجارية الدولية تطورات ملحوظة بمعدلات متفاوتة وخلال فترات زمنية متقطعة، تتخللها مراحل ركود ناتجة عن الأزمات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها دول العالم والتي أدت إلى التغيير في بنية الجهاز الإنتاجي لكل بلد.

ويمكن اعتبار مرحلة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية فترة الانطلاقة الفعلية لتطور التجارة الدولية من خلال تسجيلها لمعدلات نمو غير مسبوقة. وأصبحت الدول متصلة ومترابطة فيما بينها وتحول العالم تدريجيا إلى سوق عالمية موحدة. ولوحظ تطور في طبيعة المنتجات المتبادلة دوليا، حيث اتجهت التجارة الدولية للتركيز أكثر على تبادل المواد المصنعة، مما أدى إلى زيادة حجم المبادلات الدولية للسلع المصنعة. ويمثل هذا النوع من

المنتجات ثلاث أرباع الصادرات العالمية والتي تشمل خصوصا الآلات، وسائل النقل، أجهزة الإعلام والاتصال إلى غير ذلك. أما في ما يتعلق بالمواد الأولية والمتمثلة في المنتجات الفلاحية (القطن، القمح، البن، الكاكاو... إلى غير ذلك) والمنتجات المنجمية والطاقية (الفحم الحجري، الغاز الطبيعي، البترول...) فلا تمثل اليوم سوى ربع الصادرات العالمية. هذا التوجه الجديد في التجارة الدولية أدى إلى تمركز المبادلات الدولية بالأساس بين دول الشمال الأكثر تطورا وتقدما على حساب دول الجنوب الأكثر فقرا. ومن أسباب هيمنة عالم الشمال على التبادل التجاري العالمي، نذكر ما يلي :

- إن دول عالم الشمال بمعظمها دول صناعية متقدمة، الشيء الذي أتاح لها امتلاك الرساميل الضخمة، والمواصلات المتطورة والإنتاج الصناعي والزراعي الضخم، الأمر الذي جعلها قطبا للتصدير.

- إن الشمال بقواه الاقتصادية (الشركات المتعددة الجنسية، المصاريف العملاقة، البورصات العالمية) أصبح الفاعل الأول في حركة التبادل التجاري العالمي.

- إن الجنوب هو مصدر أساسي للمواد الأولية ومصادر الطاقة ولكنه لا يحصل على السعر الملائم لهذه الموارد، وهذا الانخفاض لأسعار صادراته أضعف مكانته في حجم الصادرات العالمية.

وقد عرفت مرحلة التسعينات من القرن 20 ظهور تبادلات دولية من نوع آخر والمتمثلة في :

- المبادلات العالمية للخدمات (السلع الغير مادية) كالتأمينات والاستشارات القانونية، كراء الآلات ... إلخ، هذه الموجة الجديدة من المبادلات الدولية تتزعمها بالأساس الدول المتقدمة وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية.

- مبادلات رؤوس الأموال عرفت كذلك تطورات ملحوظة خلال هذه الفترة، حيث يأخذ هذا النوع من المبادلات عدة أشكال كإنشاء المؤسسات الفرعية للمؤسسات الأم في دول خارج المجال الجغرافي للدول الأصلية. أو من خلال القيام بتوظيف الأموال في البنوك والبورصات العالمية الشيء الذي يؤدي إلى إنشاء حركة دولية لرؤوس الأموال.

- مبادلات المعلومات تعتبر كذلك من الأشياء التي يتم تبادلها دوليا في الفترة الحالية. فنتيجة للتطورات التكنولوجية الحديثة في وسائل الإعلام والاتصال، أخذت المبادلات الدولية للمعلومات تزداد توسعا وحجما وتحتل بذلك مكانة هامة في المبادلات الدولية.